(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ)

المفعولُ المُطْلَقُ

دَلالَةُ المصدرِ ، وتعريفُه

الْمَصْدَرُ اسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَدْلُولَيِ الفِعْلِ كَأَمْنٍ مِنْ أَمِنْ

السؤال / عَلاَمَ يدلُّ المصدر ؟ وما تعريفه ؟

الجواب / المصدر يدلّ على أحد مدلولي الفعل ، وهما : الحَدَثُ ، والزَّمان . فالفعل قام (مثلا) يدل على الحدث ، وهو (القيام) ويدلّ على الزمن الذي حَدَث فيه القيام ، وهو : الزمان الماضي ، وكذلك الفعل المضارع (يقوم) يدل على القيام في الحال ، أو الاستقبال ، وكذلك فعل الأمر (قُمْ) يدلّ على القيام في الاستقبال ، والمصدر يدلّ على (الحدث) فقط ، وهو أحد مدلولي الفعل . وهذا هو مراد الناظم بالبيت السابق ، وقد مثَّل لذلك بالمصدر (أَمْنٍ) فإنَّه أحد مدلولي الفعل (أَمِنَ) .

فتعريف المصدر إذا : هو ما دلّ على الحدث مُجرَّداً من الزَّمن .

السؤال / ما المفعول المطلق ؟ ولم سُمي مُطلقاً ؟

الجواب / **المفعول المطلق** ، هو المصدر الْمُنْتَصِبُ توكيداً لعامله ، أو بياناً لنوعه ، أو بياناً لِعَدَدِه .

فمثال **المؤكِّد لعامله** قوله تعالى : (وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا) وكقولك : ضربْتُ زيداً ضرباً .
ومثال **المبيِّن لنوعه** قوله تعالى : (وَتَأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْلا لَمًّا) وكقولك : ضربتُ زيداً ضرباً شديداً ، سِرْتُ سَيْرَ زيدٍ .
ومثال **المبين لعدده** قولك : سجدتُ للهِ سَجْدَةً ، ضربتُ زيداً ضربتين .

وسُمِّي مفعولا مطلقا ؛ لأنه يَصْدُقُ عليه لفظ (المفعول) دون أن يَتَقَيَّدَ بحرف جر ، أو غيره ، فهو مطلق غير مقيد بخلاف غيره من المفاعيل ؛ فإنها لا يصدق عليها اسم (المفعول) إلا مُقَيَّداً بحرف جر ، أو ظرف ؛ فيقال : المفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول له ، والمفعول معه .

بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبْ وَكَوْنُهُ أَصْلاً لِهَذَيْنِ انْتُخِبْ

السؤال / ما عامل النصب في المفعول المطلق ؟

الجواب / ينصب المفعول المطلق بأحد أمور ثلاثة ، هي :

١- المصدر (أي : ينصبه مصدر مثله) نحو قوله تعالى : **(فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَّوْفُورًا)** وكقولك : عجبتُ من ضَرْبِك زيداً ضرباً شديداً . فضرباً: مفعول مطلق ،ناصبه المصدر: ضَرْبك .

٢- الفعل ، كما في قوله تعالى : **(وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا)** وقوله تعالى : **(أَنَّا صَبَبْنَا الْمَاء صَبًّا، ثُمَّ شَقَقْنَا الْأَرْضَ شَقًّا) .**

٣- الوصف ، كما في قوله تعالى : **(الذَّارِيَاتِ ذَرْوًا)** وقوله تعالى : **(فَالْعَاصِفَاتِ عَصْفًا)** وكقولك : أنا ضَارِبٌ زيداً ضرباً .

السؤال / ما مراد (وكونه أصلا لهذين انْتُخِبْ) ؟ وضّح ذلك تفصيلا.

الجواب / يريد أنّ المصدر هو الأصل ، والفعل والوصف مشتقان منه ، وفي المسألة خلاف بيانها كالآتي :

١- مذهب البصريين : أنّ المصدر هو الأصل ، والفعل والوصف مشتقان منه .
وهذا هو ما اختاره ابن عقيل .
٢- مذهب الكوفيين : أنَّ الفعل أصل ، والمصدر مشتق منه .
٣- ذهب ابن طلحة : إلى أنَّ كلاًّ من المصدر ، والفعل أصل بنفسه، وليس أحدهما مشتقا من الآخر .
٤- ذهب قومٌ : إلى أنّ المصدر أصل ، والفعل مشتق منه،والوصف مشتق من الفعل .
والصحيح ما ذهب إليه البصريون ؛ لأن من شأن كل فرع أن يتضمَّنَ الأصل وزيادة ، والفعل فرع بالنسبة إلى المصدر ؛ لأنه يتضمن المصدر (أي : الحدث) مع زيادة الزمان ، وكذلك الوصف فرع بالنسبة إلى المصدر؛ لأنه يتضمن المصدر ، والفاعل. فكلٌّ من الفعل ، والوصف تضمَّن الأصل ، وهو المصدر مع زيادة الزمن في الفعل ، وزيادة الفاعل في الوصف .

السؤال / ماذا يشترط في الفعل الذي ينصب المفعول المطلق ؟

الجواب / يشترط فيه ثلاثة شروط ، هي :

١- أن يكون الفعل متصرفا . أمَّا الجامد ، كعسى ، وليس ، ونحوهما فإنه لا ينصب المفعول المطلق .
٢- أن يكون تامًّا . أما الناقص ،ككَانَ ، وأخواتها فلا ينصب المفعول المطلق .
٣- ألاّ يكون مُلْغًى عن العمل . فإن أُلْغِي عن العمل ، كظنّ ، وأخواتها إنْ توسّطت بين المفعولين ، أو تأخّرت عنهما فإنه لا ينصب المفعول المطلق .

السؤال / ماذا يشترط في الوصف الذي ينصب المفعول المطلق ؟

الجواب / يشترط فيه شرطان ، هما :

١- أن يكون متصرفا .
٢- أن يكون الوصف اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، أو صيغة مبالغة فإن كان الوصف اسم تفضيل لم ينصب المفعول المطلق ، وإن كان صِفَة مُشَبَّهة فقد منعها قومٌ حَمْلا لها على اسم التفصيل ، وأجازها آخرون ، منهم ابن هشام .

السؤال / أذكر أنواع المفعول المطلق .

الجواب / للمفعول المطلق ثلاثة أنواع ، هي :

١- أن يكون مؤكِّداً لفعله ، نحو: سجدتُ للهِ سجوداً ، فهمتُ الدرسَ فَهْماً .
٢- أن يكون مُبَيِّناً للنَّوع ، نحو : سِرْتُ سيرَ ذي رَشَدٍ ، و فهمت الدرسَ فهماً جيِّداً .
٣- أن يكون مُبَيِّناً للعدد ، نحو : سِرْت سَيْرَتَيْنِ ، و طبعتُ الكتابَ طَبْعَةً وطبعتين وطَبَعَاتٍ . ومنه قوله تعالى : (فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً) .

وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلّ كَجِدَّ كُلَّ الْجِدِّ وَافْرَحِ الْجَذَلْ

السؤال / ما الذي ينوب عن المصدر ؟

الجواب / ينوب عن المصدر : ما يدلُّ عليه ، فيأخذ حكمه في النَّصب على أنه مفعول مطلق نائب عن المصدر ، والنائب عن المصدر يشمل ما يلي :
١- **لفظ كلّ** ، وبعض مُضَافين إلى المصدر ، نحو قوله تعالى : **(فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ)** ونحو : جِدَّ كلَّ الجدِّ ، ونحو : فهمتُ الدرسَ بعضَ الفَهْمِ .
ومِثْل كلّ ، وبعض (أيُّ ، وكَمْ) تقول : أيَّ فَهْمٍ فهمت الدرسَ ؟ وتقول : كم قراءةً قرأت الدرسَ ؟
فهذه الألفاظ ليست مصادر أصلا، ولكنها نابتْ عن المصادر فأخذت حكمها .
٢- **المصدر المرادف لمصدر الفعل المذكور**، نحو : قعدتُ جلوساً ، ونحو : فَرِحْتُ جَذَلاً . فالجلوس ، والجذل ليسا مصدرين لقعد وفرح ، ولكنهما مرادفين في المعنى للمصدرين(القُعُود ، والفَرَح) .
٣- **اسم الإشارة** ، نحو : أقلت هذا القولَ ؟ ونحو : ضربته ذلك الضَّرْبَ .
اشترط بعض النحويين أنه إذا ناب اسم الإشارة مناب المصدر فلا بُدَّ من وصفه بالمصدر (أي : أنْ يُذكر المصدر بعد اسم الإشارة)
(أي : ظننت ذاك الظَّنَّ) فذاك : إشارة إلى الظَّنِّ ولم يُوصَفْ به ، كما في مثال سيبويه .

٤- **ضمير المصدر العائد إليه** ، نحو قوله تعالى : (فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا لا أُعَذِّبُهُ أَحَدًامِنَ الْعَالَمِينَ) فالضمير في (لا أعذبه) في محل نصب مفعول مطلق ؛ لأنه عائد إلى المصدر (عذاباً) والتقدير : لا أُعَذِّبَ العذابَ
٥- **عدد المصدر** ، نحو قوله تعالى : (فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً) ونحو : زرتكُ ثلاثَ زياراتٍ .
٦- **آلة المصدر** ، نحو : ضربتهُ سَوْطاً ، والأصل : ضربته ضَرْبَ سَوْطٍ ، فحذف المضاف (ضَرْبَ) وأقيم المضاف إليه (سوط) مقامه فانتصب ،ونحو: رَمَيتُ العدوَّ رَصَاصَةً .
٧- **اسم المصدر** ، وهو : ما كانت حروفه أقل من حروف المصدر الأصلي ، نحو : صَلِّ صَلاةَ مُوَدِّع ، ونحو : اغتسلت غُسْلا ، ونحو : توضّأت وضوءاً . فكلّ كلمة مما تحتها خط ليست مصادر وإنْ دَلَّت على الحدث (كالمصدر) لكن مجموع حروفها أقل من مجموع حروف المصدر الأصلي ، وتأمّل (تَوضُّؤ) وهو مصدر توضَّأ ، و (وضوء) وهو اسم المصدر تجد أنّ حروف اسم المصدر أقلّ من حروف المصدر .
٨- **نوع المصدر** ، نحو : قَعَدَ القُرْفُصَاءَ ، ورَجَعَ القَهْقَرَى .
فالقرفصاء ، والقهقرى : يدلاّن على نوع المصدرين (القعود ، والرجوع) فالقرفصاء : نوع معيَّن من الجلوس ، والقهقرى : نوع من الرجوع .
٩- **صفة المصدر** ، نحو قوله تعالى : (نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ) ونحو : سرتُ أحسنَ السَّيرِ ، وفهمت الدرس جيِّداً (أي : فهماً جيِّداً) .
١٠- **المصدر الذي يلاقيه في الاشتقاق** ، كما في قوله تعالى: (نَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا) ونحو قوله تعالى : (وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا) .

السؤال / ما حكم تثنية المفعول المطلق ، وجمعه ؟

الجواب / المفعول المطلق - كما عرفنا - ثلاثة أنواع ، ولكلٍّ منها حكم بالنسبة للتثنية، والجمع ، وإليك بيان أحكامها :
١- **المفعول المطلق المؤكِّد لعامله** : لا يجوز تثنيته ، ولا جمعه ، بل يجب إفراده ؛ تقول : ضربته ضرباً ؛وذلك لأنه بمثابة تكرير الفعل ، والفعل لا يُثنى ولا يُجمع.
٢- **المبيِّن للعدد** : لا خلاف في جواز تثنيته ، وجمعه ، نحو : ضربته ضربتين وضرباتٍ .
٣- **المبين للنوع** : المشهور أنه يجوز تثنيته ، وجمعه إذا اختلفت أنواعه ، نحو :
سرتُ سَيْرَيْ زيدٍ القويَّ والضعيفَ ، فقولك القوي والضعيف دلالة على اختلاف النوع ، وقد ورد جمعه في القرآن الكريم ، قال تعالى : (وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا) وأجاز ابن مالك تثنيته ، وجمعه (أي : يجوز تثنية المبين للعدد ، والنوع) .
وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز تثنية المبين للنوع ، ولا جمعه قياساً ، بل يُقتصر فيه على السَّماع . وهذا اختيار الشَّلَوْبِين .

مدرسة المادة

د . رنا ماجد منير